



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

الجيش في موقع المتهم لا المتهم

يجمع المراقبون على ان الإحتجاجات الشعبية التي جرت الأحد الماضي لم تكن بريئة لا في الشكل ولا المضمون.

في الشكل، لأن إحراق الدواليب لإقفال الطرق العامة في أكثر من مكان في ظل الأجواء المشحونة الراهنة، يعني إشعال النار في أذيال البلاد القابلة للإحتراق أصلاً، مما ينزع صفة الطابع السلمي عن تلك الإحتجاجات.

في المضمون، لأن إستخدام الشارع لمأرب سياسية مغلقة بمطالب إجتماعية، ينم عن نوايا خبيثة، ويرمي إلى أهداف مدمرة، أولها زجّ الجيش في الصراعات السياسية القائمة وجعله طرفاً فيها، وتعريضه بالتالي لشتى أنواع الأخطار. وثانيها، إبعاد قائد الجيش عن الوصول إلى بعددا من أجل تكريس الفراغ الرئاسي.

اليوم كما في الأمس، يلتفّ الشعب حول الجيش ويمنحه كامل الثقة، ويعتبر انه قام بواجباته الوطنية على أفضل وجه في جميع المهمّات التي أوكلت إليه حتى الآن، وآخرها أحداث الشغب في الشياح – مار مخايل، حيث تصدّى للمشاغبين بشجاعة ومسؤولية، ودافع عن كرامته في وجه الذين حاولوا التطاول عليه والإعتداء على المواطنين والممتلكات العامة على قاعدة ردّة الفعل على الفعل، وبالتالي لا يجوز التعامل معه، في إطار التحقيقات الجارية، من منطلق المتهم بل من منطلق المتهم.

كما وان الشعب الذي يعتبر مؤسسته العسكرية فوق النزاعات الداخلية، يطلب منها المزيد من الحزم في فرض الأمن وملاحقة المجرمين وتعقب المشاغبين والمخلّين بالسلامة العامة. ويطلب بالمقابل من الطبقة الحاكمة الكفّ عن التعامل مع قوى الأمر الواقع والدويلات الخارجة عن القانون بمنطق الخوف والتزلف، بل ان تتحلى ولو لمرة واحدة بالشجاعة المطلوبة، فتمنح الجيش التغطية السياسية الكاملة في كل ما يقوم به في مجال فرض هيبة الدولة وسلطان القانون، وتطلب فوراً مساعدة المجتمع الدولي لتمكينها من تنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرار ١٥٥٩ ولو أدى ذلك إلى تدويل المسألة اللبنانية تحت الفصل السابع، وذلك قبل ان يُصاب المجتمع الدولي باليأس والقرف ويقرر التخلي عن لبنان ووضعه في الحجر الصحي... وعندئذٍ ستتحمل الطبقة الحاكمة قبل غيرها مسؤولية ضياع لبنان.

لبيك لبنان
أبو أرز

في أول شباط ٢٠٠٨.